

خطوات المؤسسة لا تتوافق مع السياسة المرسومة لـ «كبيك» والقطاع النفطي هاشم يستقيل من «النفط»: توجهات «البترول» تعوق عملنا

أحمد مغربي

قدم استقالة

مسببة لوزير النفط

ورئيس مجلس

إدارة الشركة



الشركة تعرضت

لصعوبات وعوائق

بشأن تقييم الأداء

السنوي

قدم الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كبيك» هاشم هاشم استقالة مسببة أمس الى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشدي، وذلك على خلفية اتخاذ مؤسسة البترول الكويتية توجهات وخطوات لا تتوافق مع السياسة المرسومة للشركة والقطاع النفطي.

وقال هاشم في تصريحات لـ «الأنباء» أمس انه تقدم باستقالته ايضا الى رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة حمزة بخش، حيث قال انه بدأ في الفترة الأخيرة اتخاذ مؤسسة البترول توجهات وخطوات لا تتوافق من وجهة نظرنا، مع السياسة المرسومة للشركة والقطاع النفطي، وعلى



هاشم هاشم

العملية في تادية واجباتي الوظيفية على أكمل وجه، وبما يكفل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للقطاع النفطي وفق الخطط والبرامج الموضوعه لها». وأضاف: «من المعلوم أن المجلس الأعلى للبترول، وهو المهيمن على الصناعة وتقييم الأداء السنوي، وقال هاشم: «حرصت جاهدة طيلة مسيرة حياتي

الأخص فيما يتعلق بعلاقة المؤسسة بالشركات التابعة، ومن ذلك على سبيل المثال ما صدر بشأن نظام التعاقد مع مكاتب المحاماة المحلية والخارجية»، وكذلك ما تعرضت له الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة من صعوبات وعوائق بشأن تقييم الأداء السنوي.

الكويتية والشركات التابعة للمؤسسة السياسة العامة لها وبما يضمن تحقيق استقلالية الشركات النفطية، وإدارتها بأسلوب تجاري وفقا لأنظمتها».

واختتم هاشم بالقول: «إنني، وإزاء ما تقدم، أرى ومن واقع عملي كرئيس تنفيذي للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة، بأن توجهات المؤسسة هذه تمثل عائقا في تحقيق ما نصوبو إليه من تطلعات وأهداف وفق ما هو مرسوم للشركة بشكل خاص والقطاع النفطي بشكل عام، لذا، ومن أجل المصلحة العامة، فإنني أتقدم باستقالتي من كل من وظيفتي كرئيس تنفيذي للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة وكذلك من عضوية مجلس إدارة الشركة اعتبارا من نهاية عمل هذا اليوم (أمس)».

التصنيف الائتماني يعكس احتياطات نفطية ضخمة ودينا حكوميا ضيلا «موديز»: الاقتصاد الكويتي رهينة لتقلبات النفط

محمود عيسى

الرأسمالي، وتشجيع الاستثمار الخاص، وخلق فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص. وتوقعت الوكالة أن تدفع الاستثمارات الحكومية والخاصة معدلات النمو في القطاعات غير النفطية من 3,5% إلى 4% بين عامي 2018 و2021.

وقالت ان قوة الكويت من الناحية المؤسساتية والفعالية الوكالية قد خضعت للاختبار أثناء تراجع أسعار النفط، وجاءت وتيرة الإصلاحات في البلاد أبداً بأكبر من بقية دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، في حين ترجح الوكالة أن يتخرس تأجيل الإصلاحات بصورة أوضح في ظل تعافي أسعار النفط.

ومن جهة أخرى، ورغم ارتفاع مستويات الدين الحكومي وتوقعات الوكالة بهيمنة إيرادات النفط بشكل كبير على الإيرادات الحكومية في المستقبل المنظور واستمرار الاعتماد عليها، إلا أن الكويت ستواصل حفاظها على قوة الموازنة الحكومية بشكل استثنائي ومراكز أصولها الصافية بصورة عامة.

وتقدر الوكالة أن ميزانية الدولة ستعود إلى تسجيل فائض بنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2018/2019، مستمدة الدعم من عودة أسعار النفط إلى الارتفاع. ومن ناحية أخرى، فإن من شأن استمرار انخفاض أسعار النفط، وأي تدهور ملحوظ في التوازن المالي مع ظهور مؤشرات على هبوط الأصول المالية الحكومية، أن تشكل ضغوطا لتخفيض التصنيف السيادي للكويت. فضلا عن ذلك، فإن أي تراجع في القدرة المؤسساتية اللازمة للحفاظ على الملاءة الائتمانية الحالية يعتبر من العوامل السلبية على التصنيف الائتماني كذلك.

قالت وكالة موديز للتصنيف الائتماني ان ملف الكويت الائتماني المصنف عند مستوى Aa2 مع نظرة مستقبلية مستقرة يعكس ضخامة احتياطاتها النفطية وتدني الديون الحكومية. وقالت الوكالة في سياق تقريرها السنوي الذي اصدره قسم خدمات المستثمرين امس ان هذا التصنيف يعكس احتياطات النفط والغاز الضخمة، والفوز التاريخي العالمية التي يتمتع بها المركز المالي وميزان المدفوعات ناهيك عن مستويات الديون الحكومية المنخفضة نسبيا. وأضاف التقرير أن ثبات تنوع الإيرادات الحكومية وتحول النشاط الاقتصادي عن قطاع النفط سيعزز التصنيف الائتماني للبلاد. وقال معد التقرير في الوكالة المحلل تادويوس بيسيت إن استدامة تحسين الإطار المؤسسي، خصوصا فيما يتعلق بنشفافية الحكومية ومعايير الإفصاح وإعداد التقارير الحكومية تعتبر عوامل إيجابية أيضا، مشيرة إلى أن هذا البيان يعد تحديداً للأسواق ولا يمثل إجراء خاصاً بالتقييم.

وقالت الوكالة ان التحدي الرئيسي للائتمان في الكويت هو اعتمادها الكبير على النفط والتقلبات الناتجة عن اقتصادها وصادراتها وتمويلها الحكومي، حيث كانت الدولة أبداً من نظيراتها في المنطقة في تطوير قطاعها غير النفطية والقطاع الخاص.

وأدت أهمية النفط والغاز في الميزانية العامة للدولة إلى تراجع هائل في الاقتصاد الكويتي أثناء تقلبات أسعار النفط العالمية بينما استمدت القطاعات غير النفطية زخم النمو من خطة التنمية الخمسية الحالية (2015-2019) حيث تقدم توجيهها لتحديد أولويات الإنفاق

«إيتون» تفوز بعقد أعمال كهربائية في جامعة صباح السالم

محمود عيسى

بتوريد وتركيب أنظمة xEnergy LV ومكونات توزيع الطاقة وأنظمة التحكم الصناعية لمبنى الإدارة في جامعة صباح السالم. وأشارت المجلة إلى ان مبنى الإدارة سيكون بمزلة البوابة الرئيسية للحرم الجامعي الجديد.

وقالت الشركة ان مبنى الإدارة يتكون من 7 مرافق إدارية تشمل قاعة ثقافية وقاعة محاضرات، ومركز مؤتمرات، ومكتبة جامعية، ومركز للزوار، ومسجدا كبيرا لخدمة أعضاء هيئة التدريس والإداريين والزوار بالإضافة إلى 40 ألف طالب.

قالت مجلة «كونستراكتشن ويك» انه تم التعاقد مع شركة إيتون لتوريد وتركيب أنظمة توزيع الطاقة في جامعة صباح السالم التابعة لجامعة الكويت.

وقالت شركة إيتون التي حصلت على العقد من تحالف يضم كلا من شركة الصين للإنشاءات الهندسية في الشرق الأوسط وشركة الغانم انترناشيونال، والذي يقوم بتنفيذ أعمال في الجامعة، إنها ستقوم بموجب الصفقة التي تقدر قيمتها بملايين الدولارات

732 مليون دولار حجم الأموال المستثمرة من 2004 إلى 2013

الحميضي: «التأمينات» استردت 346 مليون دولار من «أبراج»

هذه الدعوى جاء تنفيذاً لمبدأ حماية أموال المشتركين، وأننا أمام مسؤولية قانونية وأخلاقية للمضي قدما في الدعوى حتى تسترد أموال المساهمين وضمان حقوقهم». وأوضحت المؤسسة ان العلاقة بين المؤسسة ومجموعة (أبراج هولدينجز) بدأت في العام 2004 وتشعبت طرق الاستثمار في تلك المجموعة منها المساهمة في رأسمال الشركة في 2006 بالإضافة إلى قروض قدمتها المؤسسة في 2013، حيث بلغ حجم المبالغ المستثمرة مع الشركة منذ 2004 حتى 2013 مبلغ 731,8 مليون دولار، علما ان المؤسسة استردت خلال الفترة مبلغ إجمالي 346,1 مليون دولار. وأضاف الحميضي ان المؤسسة قد امتنعت عن الرد على ما تداولته الصحف المحلية والعالمية حول الموضوع خلال الأيام الماضية امتثالاً لقوانين جزر الكاين التي تقضي بعدم الإفصاح والإعلان عن الدعوى المقدمة قبل مرور 7 أيام عمل من تاريخ تقديم الدعوى في المحكمة والتي انتهت في 7 يونيو 2018.

أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في بيان صحفي أمس انها تقدمت بدعوى أمام محاكم جزر الكاين لتصفية شركة أبراج هولدينجز المسجلة في جزر الكاين وهي الشركة القابضة لمجموعة من الشركات العاملة في مجال إدارة صناديق الاستثمار. وتسعى المؤسسة إلى تعيين مصفي لأصول الشركة تقوم بإدارة شؤونها بدلا من مجلس إدارتها حرصا على استرداد أموال مساهمين ومتقاعدين.

وقد تم تقديم الدعوى بعد إقرار الشركة بعدم قدرتها على سداد أصل قرض بقيمة 100 مليون دولار مستحق للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتاريخ 3/6/2018. وردا على ما تناقلته الصحف، قال مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حمد الحميضي: «إن الأموال المستثمرة في شركة أبراج هولدينجز هي أموال عامة وإن مسؤولية المؤسسة أولا وأخبر في الحفاظ على تلك الأموال تجاه مشتركها وأن تحريك

ومن المنتظر ان يشهد الأسبوع الأخير من شهر رمضان تذبذبا في الأداء على وقع عمليات بيع بهدف التصريف لتوفير السيولة قبل عطلة عيد الفطر المبارك.

أداء المؤشرات

● ارتفع أداء مؤشر السوق العام بنسبة 1,4% بنهاية تعاملات الأسبوع، محققا 70 نقطة مكاسب، لينتهي المؤشر العام تعاملات الأسبوع عند 4805 نقاط ارتفاعا من 4735 نقطة الأسبوع الماضي.

● حقق المؤشر الأول مكاسب بنسبة 2% محققا 97 نقطة ليصل إلى 4787 نقطة، ارتفاعا من 4690 نقطة. ارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 0,4% بواقع 21 نقطة، ليصل المؤشر إلى 4837 نقطة ارتفاعا من 4816 نقطة.



ارتفاع جميع مؤشرات البورصة نهاية الأسبوع (زين علا)

يومي 10,5 ملايين دينار، وذلك ارتفاعا من نحو 45 مليون دينار الأسبوع الماضي، وبشكل عام هناك تحسن ملحوظ في السيولة خلال تعاملات يونيو وسجلت السيولة مقارنة بمستوى السيولة في شهر مايو الماضي التي كانت عند مستوى 8,8 ملايين دينار.

المستويات السريعة المرتفعة وخاصة في قطاع البنوك، الأمر الذي ساهم في ارتفاع مؤشر السوق الأول بشكل لافت بنهاية تعاملات الأسبوع. وسجلت السيولة ارتفاعا بنسبة 20% تقريبا، ببلوغها 52,5 مليون دينار بمتوسط

ارتفاع مؤشر السوق

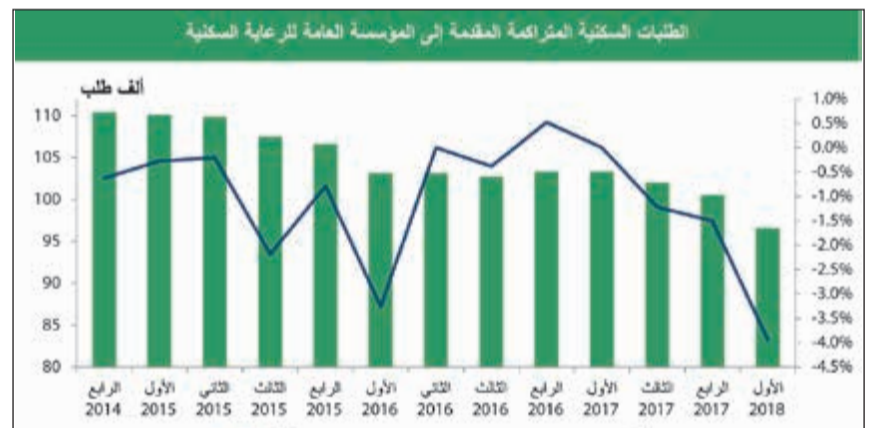
الأول 2% والرئيسي

0,4% والمؤشر

العام 1,4%



المؤسسة تخطط لتنفيذ العديد من المشروعات السكنية خلال الفترة المقبلة «بيتك»: «السكنية» تنفذ مشروعات بـ 911 مليون دينار



مشروعات إنشاء المباني العامة وصيانتها في منطقة الوفرة بقيمة تصل إلى 71 مليون دينار منها مشروعات ما زال يجري اعتماد برنامجهما الزمني تصل قيمتها إلى حوالي 24,6 مليون دينار، ومن تلك المشروعات العشرة أيضا تقوم المؤسسة بإنشاء وإنجاز المباني العامة في منطقة صباح الأحمد بقيمة 51,3 مليون دينار. بالإضافة إلى مشروعات الطرق الرئيسية والخدمات المتنوعة، فإن المؤسسة العامة للرعاية السكنية تتخطى قيمتها 400 مليون

السكنية في الفترة المقبلة، منها مشاريع إنشاء القسائم والخدمات والمباني العامة التابعة لها في 4 مدن سكنية، وتصل قيمة هذه المشروعات إلى حوالي 337 مليون دينار بحصة 37% من تكلفة مشروعات المؤسسة في تقرير فبراير 2018. كما تتابع المؤسسة تنفيذ مشروعات المباني العامة في المدن السكنية الجديدة وبعض المدن الأخرى لعدد 10 مشروعات بقيمة تقوى 174 مليون دينار بحصة تصل إلى 19,1% من قيمة مشروعات المؤسسة، منها

الرعاية السكنية 911 مليون دينار قيمة لمشاريع في مدن عدة ما زالت قيد التنفيذ وأخرى في طور التخطيط والتصميم، ومشاريع مستقبلية تنوي المؤسسة تنفيذها في بعض المدن السكنية الجديدة، حيث تخطط المؤسسة لتصميم مشروعات سكنية في 6 مناطق مختلفة تضم أكثر من 53 ألف وحدة سكنية بمساحة 2,400م. وأضاف التقرير أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية تخطط لتنفيذ العديد من المشروعات

قال تقرير بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن جهود المؤسسة العامة للرعاية السكنية نجحت في تخفيض عدد الطلبات السكنية القائمة طبقا لآخر تقرير صادر عنها في فبراير 2018، حيث تمكنت المؤسسة من تخفيضها إلى حوالي 96,4 ألف طلب بنسبة انخفاض 3,9% مقارنة بعدد الطلبات القائمة الذي بلغ 100 ألف طلب في نهاية الربع الرابع من 2017، ومازالت الكويت ماضية في خطتها الهادفة إلى توفير وتوزيع الوحدات والأراضي السكنية. ونجحت المؤسسة العامة للرعاية السكنية في توزيع 3260 قسيمة بمساحة 2,400م للقسيمة في مشروع جنوب عبدالله المبارك خلال الربع الأول من 2018، ويأتي ذلك بعدما قامت بتوزيع 1448 قسيمة في مشروع خيطان الجنوبي خلال نوفمبر وديسمبر من العام الماضي طبقا لخطة التوزيع المعلنة. ووفقا للتقرير، يفوق إجمالي المشروعات التي تنفذها المؤسسة العامة

2,9 % ارتفاع الأسهم الخليجية خلال مايو الماضي «كفيك»: 1,2% انخفاض مؤشر السوق الأول

الخزائن الأميركية. في المملكة المتحدة، ارتفع مؤشر FTSE 100 بنسبة 2,50%، وذلك يعود أساسا إلى التراجع الذي شهده الجنيه الاسترليني بسبب القراءة الاقتصادية المخيبة للأمال حول الاقتصاد البريطاني. وفي أوروبا، شهد مؤشر DAX الألماني ومؤشر CAC 40 الفرنسي انخفاضا 0,06% و1,69% على التوالي، حيث ان الأزمة السياسية الإيطالية كان لها تأثير سلبي على الأسواق الأوروبية. وفي الصين، انخفض مؤشر شنغهاي 1,32%، وذلك لاستمرار التوتر التجاري مع أمريكا علاوة على الأزمة الإيطالية.

القطاعات. أما في عمان، انخفض مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية 2,59%، وفي البحرين، ارتفع مؤشر «البحرين للأسهم» 0,63%. وأضاف التقرير أن أسواق الأسهم العالمية شهدت صعودا خلال مايو الماضي، حيث ارتفع مؤشر MSCI العالمي بنسبة 0,31%، وفي الأسواق المتقدمة، كان مؤشر FTSE 100 الأفضل أداء يليه مؤشر S&P 500.

في الولايات المتحدة الأميركية، ارتفع مؤشر S&P 500 بنسبة 2,16%، حيث إن المخاوف حول عدم الاستقرار السياسي في إيطاليا دفعت المستثمرين للتوجه إلى الأصول الآمنة بما عزز عائد سندات

قالت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في تقريرها المالي عن الأسبوع المالي، إن الأسهم الخليجية ارتفعت 2,96% متمثلة في مؤشر MSCI GCC IMI وكان مؤشر البحرين هو المؤشر الأفضل أداء خلال الشهر، بينما انخفض مؤشر تداول السعودي 2,62%، أما في الكويت، فقد انخفض مؤشر السوق الأول 1,28% وانخفض أيضا مؤشر السوق الرئيسي 0,30%.

وفي الإمارات، انخفض مؤشر سوق دبي المالي 4,57%، في حين انخفض مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية 2,74%، وفي قطر، تراجع مؤشر قطر 4,15% نتيجة الأداء السلبي من جميع

شركة كويت كابيتال الاستثمارية

شركة مساهمة كويتية (مفقلة)

إعلان

دعوة حضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة شركة كويت كابيتال الاستثمارية (ش.م.ك.م)، دعوة السادة مساهمي الشركة الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2017 والمقرر انعقادها يوم الاثنين الموافق 24 / 6 / 2018 في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، وذلك بمقر الشركة الكائن في مبنى بورصة الكويت - الدور الخامس للطرف في مناقشة.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير الحكومة، وسماع تقرير لجنة التدقيق الداخلي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
4. مناقشة واعتماد البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
5. سماع تقرير الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
6. سماع تقرير تعاملات مع أطراف ذات صلة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وقبول مجلس الإدارة بالتعاملات مع الأطراف ذات صلة حتى انعقاد الجمعية العامة القادمة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
7. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع ارباح على السادة المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
8. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
9. مناقشة إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
10. تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات عن السنة المالية 2018 لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.
11. تعيين أو إعادة تعيين مراقب شرعي خارجي من ضمن القائمة المعتمدة لأسماء المراقبين الشرعيين لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي للمراقب الشرعي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.
12. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة على إدراج الشركة في بورصة الكويت.

لذا يري من السادة المساهمين الكرام الراغبين في الحضور أو من نيوب عنهم مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن في الشرق - برج أحمد - الدور الخامس - إدارة حفظ الأوراق المالية لاستلام بطاقات الحضور والتوكيلات وذلك خلال أوقات العمل الرسمية. للاستفسار الرجاء الاتصال على رقم 22464585.

رئيس مجلس الإدارة